

منهج الرقابة بالتركيز على المخاطر

دراسة حالة : تطبيق نظام CAMELS من طرف بنك الجزائر

Risk-based control approach

Case study: implementation of CAMELS system by the Bank of Algeria

د. يحيى محمد - مخبر LEMAC, جامعة سطيف 1 seribr43@yahoo.fr

تاريخ النشر: 2019/12/31

تاريخ القبول: 2019/12/21

تاريخ الاستلام: 2019/10/21

ملخص:

تناولت هذه الورقة موضوع نهج الإشراف المصرفي الذي طبقه بنك الجزائر ابتداء من عام 2013 من خلال اعتماد نظام CAMELS. كما تهدف إلى عرض أهم مزايا وعيوب هذا الإشراف على المؤسسات المصرفية والهيئات الإشرافية لبنك الجزائر.

من بين النتائج التي تم الحصول عليها استخدام نهج موحد للرقابة على أساس درجة المخاطر لكل مؤسسة مصرفية والاستخدام الأمثل للموارد والموظفين في مهام الرقابة المحددة لكل مؤسسة.

الكلمات المفتاحية: الرقابة المصرفية - بنك الجزائر - أنظمة الإنذار المبكر - نظام CAMELS - اللجنة المصرفية

تصنيف JEL: D69, E59

Abstract :

This paper addressed the subject of the banking supervision approach applied by Bank of Algeria starting in 2013 through the adoption of CAMELS system. This research aims to present the most important advantages and disadvantages of this supervision on banking institutions and supervisory bodies of the Bank of Algeria .

Among the results obtained is the use of a unified approach to control based on the degree of risk for each banking establishment and the optimal use of resources and employees in the control missions defined for each establishment.

Keywords: Banking supervision - Bank of Algeria - Early warning systems -CAMELS system- Banking Committee

JEL Classifications: D69, E59

مقدمة:

في إطار مهام السلطات النقدية الجزائرية في مجال ضمان الاستقرار المالي المنصوص عليها في الأمر رقم 10-04 المؤرخ في 26 أوت 2010 ، عمد بنك الجزائر انطلاقا من سنة 2013 إلى تطبيق منهج رقابي جديد يركز على المخاطر يسمى بنظام (CAMELS) و الذي يهدف من خلاله إلى تعزيز قدراته الرقابية من حيث اكتشاف وتحليل نقاط الضعف النظامية للمؤسسات المصرفية . للإشارة فإن بنك الجزائر في إطار مهامه الرقابية يستخدم عدة أنواع من الرقابة² الرقابة المكتبية أو المستندية الرقابة الميدانية و الرقابة الشاملة .

إن الرقابة المطبقة خلال السنوات السابقة تميزت بعدم وضوح أهدافها و التداخل في المهام ما بين مختلف أنواعها ، و انحصر عملها على مدى احترام المصارف للجوانب التنظيمية و القانونية التي في الأصل غير متوافقة مع اتفاقية بازل 3 (التركيز على احترام نسبة كوك من خلال تطبيق لتنظيم رقم 09-91 و تعليمة بنك الجزائر رقم 74-94) ، كما أن أعمال الرقابة تستند على مجموعة من النسب المالية دون التعرض لتقييم العناصر النوعية للمصارف و عملية تحديد مهام فرق التفتيش الميداني تتم وفق برنامج سنوي (اختيار عينة عشوائية من المصارف التجارية و كذلك فرق التفتيش)

أيضا إهمال عمليات التفتيش لتقييم مخاطر السيولة بصفة خاصة ، فكان هناك تركيز عمليات الرقابة على مدى احترام نسبة السيولة النظامية و عدم الاهتمام بإدارتها وفق تقديرات وقائية و اجراء اختبارات الضغط لتفادي صدمات قد تؤدي إلى عجز في السيولة و هو ما نلاحظه خلال السنوات الأخيرة من تراجع نسب السيولة لدى المصارف التجارية الجزائرية .

في إطار مواكبة الإصلاحات الاحترازية التي وضعتها لجنة بازل و توصيات فريق صندوق النقد الدولي في إطار مهامه الدورية لتقييم القطاع المالي الجزائري، سارعت السلطات النقدية الجزائرية إلى إعادة النظر في آليات الرقابة المصرفية الميدانية لبنك الجزائر عن طريق تطبيق منهج الرقابة بالتركيز على المخاطر و ذلك باعتماد نظام (CAMELS) .

نحاول من خلال هذه الورقة تسليط الضوء على آليات الرقابة المصرفية الميدانية لبنك الجزائر بعد اعتماد نظام (CAMELS) و ذلك بغية الإجابة على السؤال التالي :

ما هي أهم انعكاسات تطبيق الرقابة المصرفية بالتركيز على المخاطر من طرف بنك الجزائر؟ لابد أن نشير إلى أن تناول هذا الموضوع يكتسي أهمية بالغة باعتبار أن هيئات الرقابة الجزائرية تسعى جاهدة إلى تحسين آليات الرقابة المصرفية بهدف تحقيق مبادئ الرقابة المصرفية الفعالة التي نصت عليها توصيات لجنة بازل و التوافق مع توصيات اتفاقية بازل 3 .

كما نشير إلى أن تناول هذا الموضوع يرمي إلى تحقيق مجموعة من الأهداف نذكر منها:

- إبراز مساعي بنك الجزائر في تحسين مناهج الرقابة المصرفية لضمان سلامة النظام المصرفي وتوضيح الاطار العام للرقابة المصرفية المركزة على المخاطر المطبق منذ سنة 2013؛

- عرض مضمون و آليات تطبيق هذا النوع من الرقابة المصرفية ؛
 - إبراز أهم إيجابيات و سلبيات هذا النوع من الرقابة المصرفية ؛
- من أجل إثراء هذا الموضوع و الإجابة على هذا السؤال سوف نتناول العناصر التالية :
- أولا : أنظمة الإنذار المبكر لتقييم أداء المصارف
- ثانيا: الرقابة المصرفية المطبقة من طرف بنك الجزائر
- ثالثا : آليات تطبيق نظام كاملز (CAMELS)

أولا: أنظمة الإنذار المبكر لتقييم أداء المصارف

شهد العالم أزمات مالية ومصرفية متوالية و كان ذلك منذ الأزمة الاقتصادية والمالية الكبرى عام 1929 مروراً بالأزمة المالية التي أصابت المكسيك في أواخر عام 1994 وأوائل عام 1995، وكانت أكثرها شدة هي أزمة دول جنوب شرق آسيا عام 1997 و عام 1998 .

كما شهدت هذه الفترة تحولات كبيرة لنشاطات المصارف التي توجهت خاصة إلى العمليات الدولية و عمليات إعادة هيكلة صناعة الخدمات المصرفية بعد تحرير تجارة الخدمات المصرفية ، تنوع النشاطات المصرفية و التوجه نحو التعامل بالمشترقات، الاندماج المصرفي وتزايد نشاطات غسيل الأموال من خلال المصارف.

وتفاديا لتلك الأزمات كان من الضروري اتخاذ إجراءات لحماية الجهاز المصرفي من المخاطر المصرفية من خلال وضع معايير جديدة تمكن من تقدير سلامة الموقف المالي والأداء المصرفي والقدرة على التنبؤ بالمخاطر المالية التي تواجه العمل المصرفي، باعتبار أن طرق التحليل الإحصائي التقليدية لم تعد قادرة على التنبؤ الجيد بالمخاطر المصرفية المتزايدة و بالتالي تمكينها من الاحتراز من الازمات التي قد تعصف بها.

لذلك ظهرت في العديد من الدول نماذج عدة للتقييم والإنذار المبكر للمخاطر يمكن إيجازها ضمن الجدول التالي :

الجدول رقم (01) الأنظمة الرئيسية للرقابة على القطاع المصرفي

الهيئات الرقابية	الأنظمة	التاريخ	خصائص النظام
ألمانيا : مكتب الإشراف الفدرالي	Bakred Information System BAKIS	1997	تحليل النسب
فرنسا : اللجنة المصرفية	Organization and Reinforcement of ORAP (Preventive Action) System for estimating exam SAABA (rating-risk rank)	1997 1997	تقييم خارج الموقع نظام إنذار حساب الخسائر المنتظرة لمدة 3 سنوات
إيطاليا: بنك إيطاليا	PATROL	1993	تقييم خارج الموقع : نظام إنذار
هولندا : - بنك هولندا	- نظام RAST - نظام المراقبة	1999	تحليل المخاطر تحليل النسب المحاسبية
بريطانيا : - هيئة الخدمات المالية - بنك إنجلترا	Risk Assesment ,Tools and RATE Evaluation Trigger Ratio Adjustment TRAM Mechanism	1998	تحليل المخاطر نظام الإنذار
الولايات المتحدة الأمريكية - نظام الاحتياطي الفدرالي - شركة الفيدرالية لتأمين الودائع - مكتب المراقب المالي للعملة	CAMEL (S) - شاشة مراقبة البنك الفردية SEER CAEL نظام GMS و نظام SCOR	1980 1997 1985	تقييم في الموقع نظام الإنذار: تصنيف احتمال الإفلاس على فترة سنتين تقييم خارج الموقع أنظمة الإنذار

Source : Gunther Capelle-Blancard,Thierry Chauveau ,l'apport de modèles quantitatifs à la supervision bancaire en Europe ,Revue Française ,N° 1 ,Vol XIX, 2004,P:79.

انطلاقا من الجدول السابق، نستنتج أنه هناك أنواع متعددة من أنظمة التقييم وأنظمة

الإنذار المبكر للمخاطر المصرفية و التي يمكن تلخيصها كما يلي :

مكان الرقابة	النماذج
أنظمة تقييم المخاطر في الموقع (داخل المصرف)	نظام CAMEL (S) طبق لأول مرة في الولايات المتحدة الأمريكية ثم اتسع تطبيقه إلى العديد من الدول.
أنظمة تقييم المخاطر خارج الموقع (خارج المصرف)	CAEL-ORAP ونظام PATROL) طبقت في كل من فرنسا وإيطاليا و الولايات المتحدة الأمريكية.
أنظمة تقييم تعتمد على طريقة تحليل النسب المالية	نظام BAKIS طبق في ألمانيا.
أنظمة إنذار المبكر	نظام SEER ، نظام GMS و نظام SCOR طبقت في الولايات المتحدة الأمريكية و نظام TRAM الذي طبق في بريطانيا

أيضا نلاحظ أنه هناك اختلاف ما بين الدول فيما يخص هيئات الرقابة المكلفة بعملية الإشراف على الرقابة الاحترازية، فهناك دول تولي مسؤولية هذه الرقابة إلى بنكها المركزي كإيطاليا، هولندا و ألمانيا، بينما دول أخرى تضع مسؤولية الإشراف على عاتق هيئة مستقلة عن البنك المركزي كالولايات المتحدة الأمريكية و بريطانيا .

2 : نظام كاملز "CAMELS"

1-2 : نشأته وتطوره

تعد الولايات المتحدة الأمريكية من أوائل الدول التي طبقت معايير الإنذار المبكر (EWS) على نظامها المصرفي وذلك نتيجة تعرضها للعديد من الانهيارات المصرفية منذ عام 1929 م. لقد أخضعت الولايات المتحدة الأمريكية جهازها المصرفي التجاري إلى معايير بنود مقررات وتوصيات بازل1 و بازل2، حيث تستند رقابة البنوك المركزية فيها على حزمة من معايير نظام CAMELS وذلك منذ سنة 1979.

يعتبر مؤشر سريع الإلمام بحقيقة الموقف المالي لأي مصرف ومعرفة درجة تصنيفه ويعتبر أحد الوسائل الرقابية المباشرة التي تتم عن طريق التفتيش الميداني، حيث عملت السلطات الرقابية على الأخذ بنتائج معيار CAMEL أكثر من معيار CAEL والاعتماد عليها في القرارات الرقابية لأنها تعكس الواقع الحقيقي لموقف المصرف ، ويأخذ المعيار في الاعتبار ستة عناصر رئيسية هي:¹

CAPITAL ADEQUACY	1- كفاية رأس المال
ASSET QUALITY	2- جودة المنتجات
MANAGEMENT	3- الإدارة
EARNINGS	4- الربحية
L IQUIDITY	5- السيولة
SENSITIVITY	6- الحساسية للسوق

تتراوح درجات التصنيف ما بين التصنيف 1 وهو الأفضل إلى التصنيف 5 وهو الأسوأ كالاتي :
التصنيف رقم 1 قوي- التصنيف رقم 2 مرضي- التصنيف رقم 3 معقول- التصنيف رقم 4 هامشي (خطر)- التصنيف رقم 5 غير مرضي.

2-2- أسس التقييم وفق معيار CAMELS:

تتوزع درجات التصنيف بالتساوي على العناصر الخمسة المكونة للمعيار المذكور، و يعتمد التصنيف على تقييم 44 مؤشرا، منها 10 مؤشرات رقمية في شكل نسب ومعايير مالية بالإضافة إلى 34 مؤشر نوعي تؤخذ جميعا في الحسبان بغرض الوصول إلى التصنيف النهائي لكل مصرف، ويتم

التصنيف لكل مجموعة متشابهة من المصارف ولكل مصرف على حدى وفق المجموعة التي ينتمي إليها.

3-2 - مميزاته :

يتميز معيار CAMELS بالمواصفات التالية:²

- يعتمد على تصنيف المصارف وفق معيار موحد؛
- توحيد أسلوب كتابة تقارير التفتيش؛
- يختصر زمن التفتيش بالاعتماد على ستة عناصر رئيسية و عدم تشتيت الجهود في تفتيش بنود غير ضرورية أو مؤثرة على سلامة الموقف المالي للمصرف؛
- يعتمد على التقييم الرقعي أكثر من الأسلوب الإنشائي في كتابة التقارير مما يقلل من حجم التقارير؛
- يمثل بُعداً وقائياً للوضع المالي للمصرف ويستشعر المشكلات التي قد يتعرض لها ؛
- وسياساته الإدارية و المالية المتبعة حالياً، بما يمكن السلطات الرقابية من إصدار التوجيهات المناسبة قبل وقت كاف للحيلولة دون تعرض المصرف للمشكلة المتنبأ بها؛
- يعتمد عليه في اتخاذ القرارات الرقابية و الإجراءات التصحيحية التي تعقب التفتيش ؛
- ساعد متخذي القرار في تحقيق مناعة ضد مخاطر الصدمات المالية المرتبطة بالتطورات السالبة؛
- يحدد درجة الشفافية في عكس البيانات المرسله بواسطة المصارف للبنك المركزي و مدى مصداقية المعلومات المرسله.

4-2- عيوب وانتقادات معيار CAMELS

يؤخذ على هذه الطريقة ما يلي:³

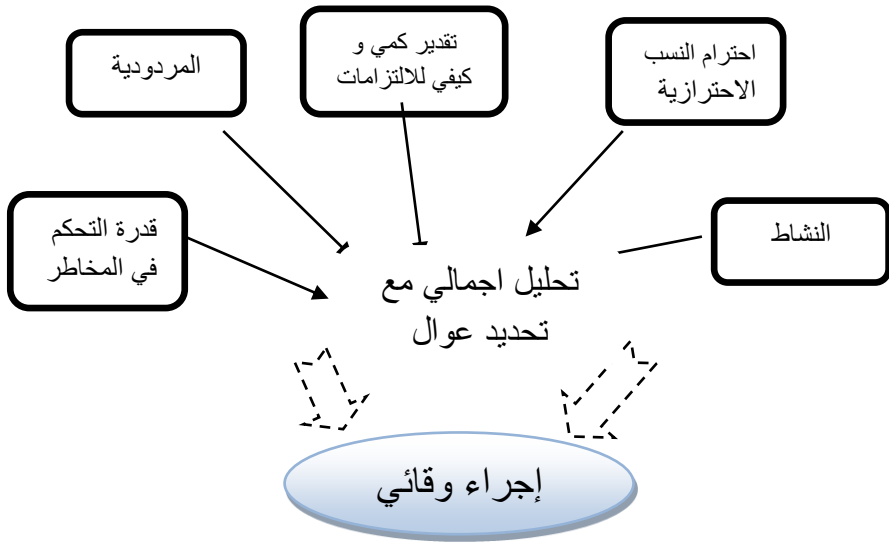
- يعطي أوزان ثابتة للعناصر المكونة له بغض النظر عن الأهمية النسبية لكل عنصر، مما يقلل من كفاءة المعيار ودقته في التحليل والاعتماد على النتائج التي يتم التوصل إليها و حتى لو تم التوصل لأوزان مناسبة؛
- يقسم المصارف إلى مجموعات متشابهة حسب حجم الموجودات باعتبار أن متوسط قيم النسب المستخدمة يعبر عن المجموعة ككل ،هذا بالرغم من اختلاف المتوسط من بنك إلى آخر داخل المجموعة نفسها و بالتالي لا يعبر عن حقيقة أوضاع المجموعة؛

- يقيس الأداء بالاعتماد على المصارف الأخرى المكونة للمجموعة الشبيهة ، دون أن يأخذ بعين الاعتبار التغيرات الهيكلية التي قد تطرأ على أداء تلك المجموعة أو على أداء النظام المصرفي ككل في تغيير مؤشرات التقييم وفقا لذلك عند احتساب درجات التصنيف النهائي؛
- لكل عنصر فانه من الصعوبة بمكان عملية تثبيتها طوال فترة التقييم دون إعطاء اعتبار للمتغيرات وهذا أيضا قد يقلل من دقة المعيار و أهمية نتائجه.

3 : نظام أوراب (ORAP):

هو نظام إنذار مبكر يحدد للمؤسسات المصرفية عوامل الضعف و يعمل على إصلاحها بطريقة مسبقة و ذلك قبل وقوع الإختلالات. يتضمن تحليل إجمالي للمعلومات الاحترازية و تقدير كمي و نوعي لعوامل الخطر و يمكن إيجاز آلية عمل هذا النظام كما يلي :

الشكل رقم (01) مكونات نظام التصنيف أوراب ORAP



Source :Commission Bancaire (2000) ,P 135

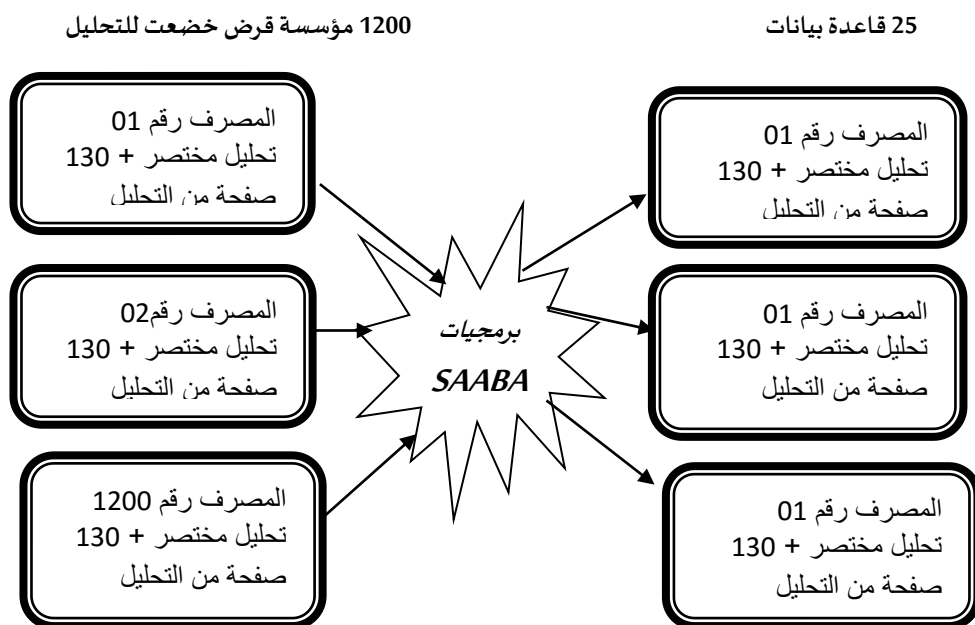
انطلاقا من الشكل السابق ،يتبين أن هذا النظام يركز على تحليل عدة جوانب متعددة منها نشاط المؤسسة المصرفية ضمن محيطها الاقتصادي العام و الوقوف على وتيرة نموه تقييم حجم و نوعية الالتزامات بصفة دورية، تشريح لمكونات المردودية النهائية للمصرف وتقييم لإدارة المخاطر مع الوقوف على مدى احترام النسب الاحترازية و هيكل رأس المال و نوعية الرقابة الداخلية و نسب السيولة.

4 : نظام "سابا (SAABA) :

يساعد على التحليل و هو نظام آلي لتحليل البيانات المالية للمصارف، تم انجازه سنة 1998 و تم إثراءه فيما بعد بقواعد بيانات من طرف بنك فرنسا و اللجنة المصرفية . يهدف إلى اكتشاف عوامل الضعف للمصارف بأسرع كيفية (إنذار مبكر) . يعتمد هذا النظام بصفة أساسية على برمجيات تستغل المعلومات المتأتية من خمسة و عشرون قاعدة بيانات لتقييم نوعية محفظة القروض للمؤسسات المصرفية .

يمكن توضيح آلية عمل هذا النظام وفق الشكل التالي :

الشكل رقم (02) : هيكل برنامج الرقابة (SAABA)



Source : Méthodes et systèmes d'Analyse et de Prévention des risques au sein du secrétariat général de la Commission Bancaire, Etude du rapport annuel de la commission bancaire -1998, P:140.

للإشارة فإنه تم اعتماد هذا النظام بفرنسا و الذي يمنح عن طريق أدواته المستخدمة دعم كبير للجنة المصرفية للقيام برقابة شاملة، دائمة و موحدة لكافة المنظومة المصرفية. لكن و بالرغم من تطبيق هذه الأنظمة الكاشفة للمخاطر المصرفية، جاءت الأزمة المالية للقروض الرهنية لسنة 2007-2008 لتشكك و تظهر مدى عدم قدرة هذه الأنظمة بأدواتها الاحترازية

الجزئية على تفادي والحد من الأزمات المالية، التي أصبحت تشكل تهديدا صريحا لأسس و مقومات هذه المنظومة الرأسمالية الليبرالية .

أمام هذه الوضعية، قامت لجنة بازل بتكثيف جهودها مرة أخرى من اجل تدارك الوضعية و أصدرت حزمة أخرى من الإصلاحات الاحترازية التي تضمنها اتفاق بازل3 . كما أدرجت بعدا جديدا ضمن إصلاحاتها و المتمثل في البعد الاحترازي الكلي و دفعت السلطات الرقابية الوطنية إلى تطبيق مجموعة من الأدوات على المستوى الكلي لتكون كرد على هذه الأزمة واعتراف صريح بعدم كفاية المعايير الاحترازية الجزئية، ووجوب التحول مع الطبيعة الجديدة لهذه المنظومة المالية الدولية، التي أضحت تنتج مخاطر جديدة خاصة المخاطر النظامية .

ثانيا : الرقابة المصرفية المطبقة من طرف بنك الجزائر

تعرف الرقابة المصرفية على أنها مجموعة القواعد و الإجراءات و الأساليب التي تسير عليها أو تتخذها السلطات النقدية و البنوك المركزية و المصارف ، بهدف الحفاظ على سلامة المراكز المالية للمصارف وصولا إلى تكوين جهاز مصرفي سليم و قادر على أن يساهم في التنمية الاقتصادية.⁴

كما تتكون الرقابة المصرفية من ثلاثة مكونات أساسية وهي : الإشراف المصرفي⁵، المعايير الاحترازية و حماية المودعين. أما بخصوص عملية الإشراف فهي وسيلة تعتمد على السلطات لتنفيذ القوانين والقواعد التنظيمية، من خلال الرقابة المستمرة والفحوص الدورية الميدانية للمصارف، وتقوم الجهات الرقابية بتنفيذ هذه المهام عن طريق تقييم نظم الحوكمة المؤسسية فيها، الضوابط الداخلية ، ممارسات إدارة المخاطر وطاقاتها المالية، امتثالها لمختلف القوانين والقواعد التنظيمية.⁶

ضمن هذا الإطار ، تمارس فرق التفتيش التابعة للمديرية العامة للمفتشية العامة لبنك الجزائر ثلاثة أنواع من الرقابة المصرفية وهي :

- الرقابة المكتبية أو على أساس المستندات.
- الرقابة الميدانية.
- الرقابة الشاملة.

كما تقوم أيضا هذه الهيئة بربط اتصالات مستمرة مع المصارف والمؤسسات المالية، وذلك من خلال عقد اجتماعات عمل و مكالمات هاتفية و عبر البريد الإلكتروني، تسعى من خلالها

للرد على تساؤلات المصارف و المؤسسات المالية و توفير أكبر قدر من التوضيحات حول المسائل التنظيمية.

يعمل بنك الجزائر من خلال تطبيق هذه الرقابة إلى تحقيق جملة من الأهداف و هي :⁷

- سلامة و متانة النظام المصرفي؛
 - إدارة حذرة و مناسبة للمخاطر؛
 - نوعية التقارير الدورية التي ترسل لبنك الجزائر و أو الهيئة المشرفة ؛
 - الإمتثال للوائح و التشريعية و التنظيمية ذات الصلة بالنشاط المصرفي خاصة تلك المتعلقة بوقاية و مكافحة تبييض الأموال و تمويل الإرهاب؛
 - نوعية الرقابة الداخلية و التدابير المتخذة لضمان أمن أنظمة الدفع.
- يمكن استعراض هذه الأنواع من الإشراف المصرفي كما يلي :

1 : الرقابة المكتبية أو على أساس المستندات

تمارس هذه الرقابة بشكل دائم وتسهر على مدى احترام المصارف و المؤسسات المالية الخاضعة للتدابير القانونية و التنظيمية المطبقة عليها. تتضمن معالجة و تحليل المعلومات المحاسبية و الاحترافية و تقارير الرقابة الداخلية و المكافحة ضد تبييض الأموال المرسله من طرف المصارف و المؤسسات المالية و كذا تقارير محافظي الحسابات.

كللت أعمال الرقابة على أساس المستندات خلال سنة 2015 و هي السنة التي عرفت بداية تطبيق الإطار التنظيمي الجديد للتوافق مع بازل 2 و بازل 3 (معامل الملاءة و وسادة الأمان، معامل تقسيم المخاطر و معامل السيولة) بتحديد 73 حالة عدم امتثال للأحكام القانونية و التنظيمية وهو نفس العدد المسجل خلال سنة 2014 و خصت هذه الحالات جانب تطبيق المعايير الاحترافية الجديدة المعتمدة من طرف السلطات النقدية الجزائرية بداية من سنة 2014.

تجدر الإشارة إلى أن اللجنة المصرفية هي التي تقوم بإصدار تعليمات تحدد من خلالها قائمة و نماذج و آجال إرسال الوثائق و المستندات.

2 : الرقابة الميدانية

تتم الرقابة بعين المكان طبقا للبرنامج المسطر من طرف سلطة الإشراف المتمثلة في اللجنة المصرفية و قد تكون مهمات أنية أو دورية أو حسب قطاع النشاط أو ذات طابع عام.

الغاية من هذا النوع من الرقابة تكمن في التأكد من موثوقية المعلومات المرسله إلى بنك الجزائر بموجب المتابعة المستمرة في إطار الرقابة على المستندات، كما تسعى أيضا إلى القيام

بفحص جوانب النشاط و تسيير المؤسسات الخاضعة، التي لا يمكن تقييمها عن طريق الرقابة على أساس المستندات .

لقد شملت خطة العمل التي وضعتها سلطة الإشراف لبنك الجزائر لسنة 2015 على سبيل المثال عدة مهام تفتيش غطت العديد من المواضيع و كانت التالية :⁸

- رقابة شاملة (10 مهمات).
- رقابة على عمليات التجارة الخارجية (09 مهمات).
- بعثات تحقيقات خاصة (26 مهمة).

للإشارة هذا النوع من الرقابة شهد إدراج منهج جديد المتعلق بالإشراف المصرفي بالتركيز على المخاطر والذي بدأت عملية تطبيقه بصفة تدريجية انطلاقا من سنة 2013 على مجمل المصارف والمؤسسات المالية في الساحة .

3: الرقابة الشاملة

تخص مهام الرقابة الشاملة تقييم الوضعية المالية، نوعية حوكمة المصارف والمؤسسات المالية من خلال فحص و تحليل الجوانب المرتبطة : برأس المال، الأصول، السيولة، المردودية والتسيير بصفة عامة كما تتوج بتنقيط يسمى التنقيط المركب « Composite » و الذي يعكس درجة تعرض المؤسسة للمخاطر و يحدد بذلك مستوى المراقبة اللازم بخصوصها.⁹

تجدر الإشارة إلى أن مهمات التفتيش التي يقودها بنك الجزائر قامت بتقييم جهاز مكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب على مستوى خمسة مصارف ومؤسسات مالية، شكلت موضوعا لرقابة شاملة.

إضافة إلى ذلك، تم إنجاز عملية رقابة إختبارية شاملة على مستوى بنك آخر. فضلا عن ذلك فقد تم توسيع عمليات الرقابة البعدية على الصرف بشكل كبير في سنة 2008، مدعمة بالتالي عمليات الرقابة على أساس المستندات في هذا المجال والتي تعتبر عمليا عمليات رقابة دائمة.

كما تجدر الإشارة إلى أن بنك الجزائر قام أيضا بتطوير وسائل الرقابة الاحترازية الشاملة في شكل متابعة للمصارف بواسطة مؤشرات صلابة النظام المصرفي، ويتعلق الأمر بالمؤشرات الموجزة الإحدى عشر التي تمس كلا من : مستوى الأموال الخاصة (نسبة الملاءة)، وطبيعة القروض الموزعة، وتصنيفها ومستوى المؤونات المشكلة لها. كما تم إدماج نسبة السيولة أيضا (نسبة شاملة) فضلا عن مجموع مؤشرات مردودية المصارف العمومية والخاصة.

من جهة أخرى و من أجل تدعيم الإشراف المصرفي، قام بنك الجزائر بتطوير اختبارات المقاومة اعتبارا من سنة 2007، وهي السنة التي شهدت تحيين برنامج تقييم القطاع المالي (FSAP) بشكل مشترك بين صندوق النقد الدولي والبنك العالمي . تسمح هذه الاختبارات باكتشاف نقاط الضعف لدى المصارف منفردة و على كامل النظام المصرفي وتشكل هذه الاختبارات القاعدة التي على أساسها يتم وضع مؤشرات الإنذار المبكر (Early warning).

أيضا وفي إطار تدعيم الاستقرار المالي، عمل بنك الجزائر على تطوير وظيفة الإشراف العام على النظام المصرفي بشكل أكبر و ذلك منذ سنة 2009، و حاول تطوير قدراته بشكل أكبر في مجال الرقابة بعين المكان والرقابة الدائمة، فضلا عن الاكتشاف المبكر لمواطن الضعف والهشاشة في المصارف والمؤسسات المالية.

للإشارة فإن الرقابة الميدانية قبل بداية تطبيق نظام كاملز، كانت تركز على الوقوف على مدى احترام التنظيمات الاحترازية المعمول بها والتي كانت غير متوافقة مع الإطار الاحترازي الجديد لبازل 3 ، و تميزت بمحدودية أهدافها التي تتوقف على مدى احترام الإطار التنظيمي (معيار الملاءة "كوك" سابقا) ، والوقوف على مدى تغطية مخاطر الائتمان دون التطرق إلى مخاطر السوق و المخاطر التشغيلية .

كما ذكرنا سابقا فإن السلطات الرقابية الجزائرية عمدت انطلاقا من سنة 2013 إلى بداية تطبيق الرقابة بالتركيز على المخاطر عن طريق اعتماد نظام كاملز ، و ذلك للوقوف على مخاطر المؤسسات المصرفية و الإرتقاء بعملية الرقابة نحو تحسين آلياتها و توجيهها نحو المؤسسات ذات المخاطر العالية ، مما يساعد على حماية و ضمان استقرار المنظومة المصرفية . لا بد من الإشارة إلى أنه بالإضافة إلى هذه الرقابة المطبقة من طرف بنك الجزائر هناك أنواع أخرى تأتي لتكملها ، وهي تلك الرقابة القانونية التي يمارسها محافظي الحسابات والرقابة الداخلية للمصرف.

كل هذه الأنواع من الرقابة المصرفية تعمل بصفة متكاملة فيما بينها بالكيفية التي تسمح بحماية حقوق المودعين و تحقيق استقرار المنظومة المصرفية .

ثالثا : آليات تطبيق نظام كاملز (CAMELS):

تجدر الإشارة إلى أنه انطلاقا من سنة 2011 قام بنك الجزائر بمساعدة فنية من الخزانة الأمريكية وصندوق النقد الدولي بتطوير نهج الرقابة بالتركيز على المخاطر عن طريق اعتماد نظام (CAMELS).

عرف هذا النهج الجديد للرقابة تطبيق شامل ابتداء من سنة 2012 بموجب برنامج الرقابة لسنة 2013، كما قامت السلطات النقدية أيضا بالموازاة مع ذلك بعملية تحديث مديرية الرقابة على المستندات من خلال إرساء برنامج «SYNOBA»، والذي يشكل تطبيق يسمح بمعالجة واستغلال التقارير الاحترازية بصفة آلية.

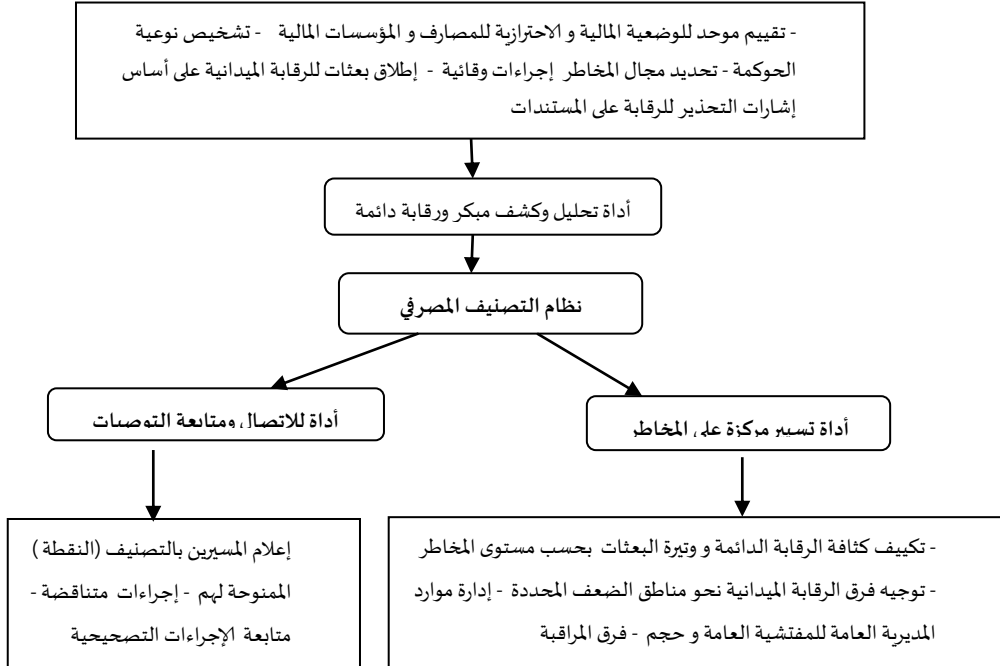
سوف نحاول تسليط الضوء على المنهج الرقابي الجديد، و الذي من خلاله نبين مراحل تطبيقه و أهم الانعكاسات التي مست عملية الرقابة الإشرافية مقارنة بآليات الرقابة الميدانية السابق.

لابد من التذكير بأن الهدف الأساسي من عملية المراجعة الإشرافية، هو التأكد من أن المصارف تحتفظ برأس مال كاف لتغطية المخاطر لديها، وتوفر لديها أنظمة ضبط ورقابة داخلية كافية، تضمن إدارة فعالة لإدارة المخاطر.

1: وظائف نظام التصنيف المصرفي (CAMELS)

قبل عرض منهج الرقابة بالتركيز على المخاطر الذي اعتمده بنك الجزائر و المتمثل في نظام (CAMELS) يمكن عرض وظائف هذا النظام ضمن الشكل التالي :

الشكل رقم (03) : وظائف نظام التصنيف المصرفي المعتمد من طرف بنك الجزائر



المصدر : عرض نظام التصنيف المصرفي لبنك الجزائر

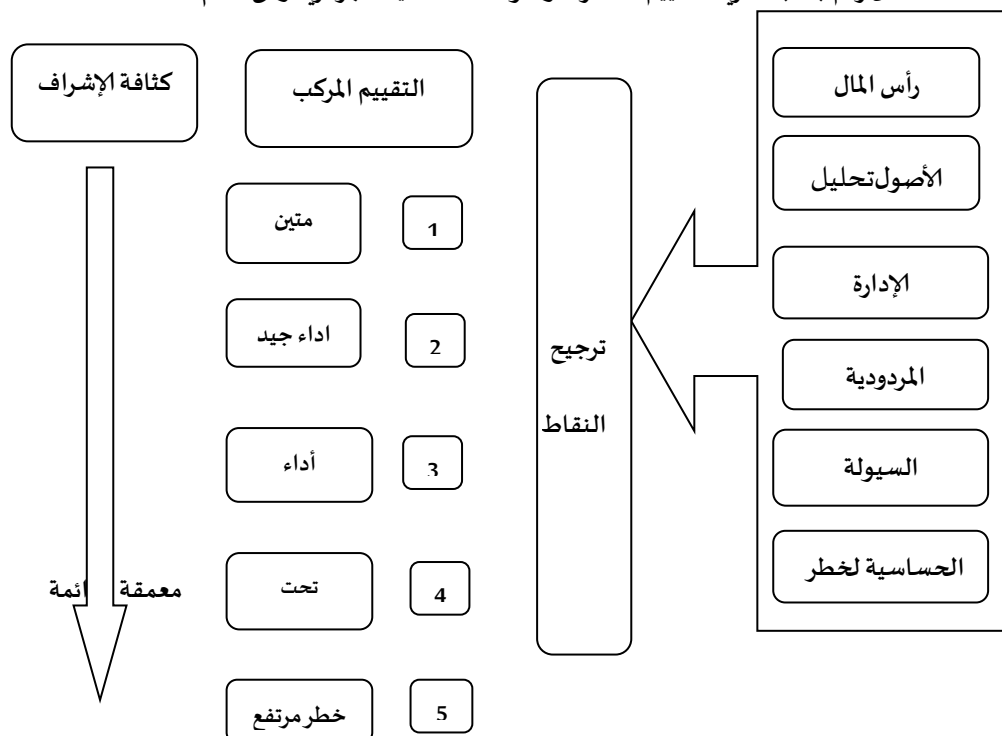
انطلاقا من الشكل السابق، يتبين أن بنك الجزائر يستخدم نظام تصنيف المصارف و المؤسسات المالية لتحقيق جملة من الأهداف و هي :

- تحديد قاعدة معيارية للرقابة الاحترازية على المستندات و الميدانية؛
- كشف العوامل الأساسية التي تضعف المؤسسات وتحديد المؤسسات الأكثر خطورة؛
- تحديد إجراءات للإشراف تكون متوافقة مع درجة المخاطر للمؤسسة المالية ؛
- استخدام بأكثر فعالية للموارد البشرية لهياكل الرقابة (مديرية الرقابة للمتفشية

(العامة)

من أجل تحقيق ذلك، يستخدم بنك الجزائر نظام « CAMELS » الذي يركز على ستة عناصر، و التي يتم ترجيحها عن طريق منح نقطة لكل عنصر من هذه العناصر، لتتوج عملية التقييم في النهاية بمنح نقطة للمؤسسة تسمى بالتقييم المركب « Composite » ، الذي يعكس درجة تعرض المؤسسة إلى المخاطر و يحدد مستوى المراقبة اللازمة بخصوصها، و هو ما يمكن تلخيصه ضمن الشكل التالي :

الشكل رقم (04): طريقة تقييم المصارف و المؤسسات المالية الجزائرية وفق نظام CAMELS



المصدر: من إعداد الباحث استنادا إلى طريقة camels المعتمدة من طرف بنك الجزائر

لابد من الإشارة إلى أن المراقبين عند قيامهم بجمع المعلومات يعتمدون في ذلك على مجموعة من المصادر و التي يمكن إيجازها:¹⁰

- القوائم التنظيمية المختلفة؛
- التعليمات و البريد المتبادل ؛
- الوضعية الشاملة للنظام المصرفي ؛
- تقارير محافظي الحسابات ؛
- تقارير المتعلقة بالوقاية و محاربة تبييض الأموال و تمويل الإرهاب؛
- التقارير الخاصة؛
- تقارير التدقيق؛
- آخر تقرير المتعلق بعملية الرقابة للمؤسسة .

بالإضافة إلى كل هذه التقارير يعتمد المراقبون في خضم عملية الرقابة الميدانية التي يقومون بها إلى إجراء لقاءات و مشاورات مع المسؤولين على المصرف، و كذا تطبيق آلية تقييم العناصر الأساسية لنموذج CAMELS و التي من خلالها يتوصلون إلى تقدير النقطة التي يمنحونها للمؤسسة المصرفية محل التقييم، و إعداد التقرير المفصل لهذه العملية، و كذا إخبار المسؤولين على المصرف بالنقطة الممنوحة مع منح فترة متابعة الإجراءات التصحيحية .

2: عرض آلية التقييم للمصارف و المؤسسات المالية وفق نموذج CAMELS

كما هو معلوم فان التقييم يمس ستة عناصر أساسية التي يتضمنها نموذج CAMELS و هي : رأس المال ، الأصول، الإدارة، المردودية، السيولة و الحساسية لخطر السوق . تتم عملية تقييم هذه العناصر استنادا إلى مجموعة من العناصر فرعية التابعة لكل عنصر أساسي و التي يمكن إجمالها ضمن الجدول التالي:

الجدول رقم (02): العناصر الأساسية و الفرعية لنظام CAMELS المعتمد من طرف بنك الجزائر

العناصر الأساسية	العناصر الفرعية
رأس المال	■ نسبة الملاءة. ■ منحنى تطور الأموال الخاصة. ■ تدعيم المساهمين للمؤسسة. ■ نمو الأموال الخاصة والمخاطر ■ الأموال الخاصة الإضافية المتاحة في المستقبل.
الأصول	■ القروض و المخاطر ما بين البنوك ■ وضعية الالتزامات خاصة بالتمويل.

■ إدارة المخاطر. ■ السياسة الائتمانية. ■ نمو القروض. ■ خسائر على الأصول. ■ حجم القروض المتعثرة والمصنفة. ■ تجديد خطوط الائتمان. ■ احتياجات تشكيل المؤونات.	
■ نظام المعلومات ■ الرقابة الداخلية و الرقابة المحاسبية ■ إجراءات تبييض الأموال و تمويل الإرهاب ■ تنظيم المصرف (هيكله التنظيمي). ■ الحوكمة. ■ الإستراتيجية المعتمدة والتخطيط.	الإدارة
■ تحليل جدول حسابات النتائج ■ ممارسة عمليات التخطيط و الميزانية ■ نسبة العائد على الأصول ■ الجوانب النوعية للنشاط (مصدر الأرباح المحققة)	المردودية
■ تحليل السيولة (نسبة السيولة، السقف الكمي، (قروض / الودائع)) ■ قدرة الاستدانة و هيكل الأصول و الخصوم ■ مخطط إدارة السيولة.	السيولة
■ تقلبات معدلات الفائدة ■ تقلبات أسعار القيم المنقولة ■ تقلبات أسعار الصرف	الحساسية لخطر السوق

Source: Composantes du système CAMELS adoptée par la Banque d'Algérie.

3 : مرحلة تقييم المخاطر (مصفوفة الإشراف) :

تقوم السلطات الرقابية من خلال المصفوفة المتعلقة بالرقابة بتحديد مستويات الرقابة الواجب تطبيقها على المصارف و المؤسسات المالية ، وذلك استنادا إلى مستويات الخطر لكل مصرف و تأثيره على النظام المصرفي ككل. هذه المصفوفة يمكن عرضها في الشكل التالي:

الشكل رقم (05) : مصفوفة الإشراف لبنك الجزائر

مجال الخطر للمؤسسة المالية					ترتيب المؤسسات المالية	
5	4	3	2	1		
مرتفع	معتدل	عادي	عادي	عادي	ضعيف	المصارف والمؤسسات المالية مرتبة بحسب تأثيرها على النظام المصرفي
مرتفع	مرتفع	معتدل	عادي	عادي	متوسط	
مرتفع	مرتفع	مرتفع	معتدل	عادي	قوي	

Source : Présentation système de notation bancaire, Banque d'Algérie

تعرض لنا المصفوفة الإشراف لبنك الجزائر :

↩ في جانب الأعمدة المصارف والمؤسسات المالية مرتبة بحسب تأثيرها على النظام المصرفي

و هي مقسمة إلى ثلاثة مستويات وهي :

- المصارف والمؤسسات المالية ذات تأثير ضعيف
- المصارف والمؤسسات المالية ذات تأثير متوسط
- المصارف والمؤسسات المالية ذات تأثير قوي

↩ في جانب الأسطر سلم التصنيف بحسب درجة المخاطر للمصارف والمؤسسات المالية

و التي تبدأ من الرتبة رقم 01 إلى الرتبة رقم 05 .

المزج ما بين هذين العاملين يسمح بتقدير شامل للمخاطر المصرفية و تحديد مستوى الرقابة

و الذي يكون كالآتي :

- مستوى رقابة عادية : تخص المصارف ذات الوضعية المتينة و لا تمثل انشغالات خاصة. الرقابة يمكن أن تبرمج خلال فترة عادية تقدر بـ 18 شهرا
- مستوى رقابة معتدل : تمثل المؤسسة بعض الضعف والنقص و التي تتطلب رقابة خاصة ومحددة خلال السنة الموالية (12 شهر) .
- مستوى رقابة مرتفعة : تمثل المؤسسة قلق عام متعلق ببعض المجالات ذات الإنشغال العام حسب تقييم كاملز ، والتي تستدعي متابعة فورية معمقة ومتواصلة .

إذن من خلال تطبيق منهج الرقابة بالتركيز على المخاطر يمكن استنتاج ما يلي :

- تمييز المؤسسات المصرفية المختلفة على أساس المخاطر المتكبدة مما سيمكن السلطات الإشرافية حينها من التركيز على المؤسسات الأكثر تعرضا للخطر؛
- يحدد مستويات الرقابة والتي على أساسها تحدد دورات مهام الإشراف؛
- الاستخدام الأمثل للموارد والإطارات بحسب طبيعة الرقابة المحددة لكل مؤسسة؛
- يتضمن تقييم المخاطر الكبرى (خطر القرض خطر السوق و الخطر العملياتي) عن طريق عمليات تحليل شاملة و وافية انطلاقا من الملاءة المالية، نوعية الأصول، الإدارة، المردودية السيولة و الحساسية لمخاطر السوق .

لكن بالرغم من الامتيازات التي تمنحها هذه الطريقة في مجال الرقابة ، يلاحظ أنها تبقى صعبة في مجال التطبيق باعتبارها تتطلب خبرة و دراية و ممارسة كبيرة من طرف المراقبين التابعين لبنك الجزائر ، و هنا تظهر من بين التحديات التي تواجه عملية تطبيقها جانب تكوين و تدريب المراقبين و تأهيلهم قدر الإمكان مع ضرورة مرافقة متواصلة لفترة من طرف صندوق النقد الدولي للإشراف على سير العملية ككل.

الخاتمة :

من خلال هذه الورقة التي تضمنت عرض مضمون و آليات تطبيق الرقابة بالتركيز على المخاطر والتي شرع في تطبيقها من طرف بنك الجزائر انطلاقا من سنة 2013 والتي يمكن عرض أهم الاستنتاجات المتوصل إليها ضمن النقاط التالية :

- عرفت الرقابة المصرفية الميدانية تحول نحو إطار تنظيمي متوافق مع الإطار الاحترازي الحالي (معيار الملاءة بازل II و بازل III) ، حيث يتم التركيز على كافة المخاطر الكبرى (مخاطر القروض ، مخاطر السوق و المخاطر التشغيلية).
- التحول من استخدام مجموعة من الأدوات تقليدية و المتضمنة لمجموعة من النسب المالية إلى استخدام نموذج كاملز بعناصره الكمية والنوعية ، و بذلك إخضاع كل المصارف إلى تقييم موحد وتحديد جيد لكافة المخاطر الكبرى لها.
- يتم تحديد عمليات الرقابة على أساس المخاطر عكس ما كان سابقا تتم عمليات الرقابة وفق برنامج سنوي يضم عينة من المصارف تؤخذ بصفة عشوائية.

- تعيين فرق التفتيش يتم بصفة دقيقة و يستند إلى درجة المخاطر في كل مصرف، مما يساعد على تخفيض النفقات المالية لعمليات التفتيش و استغراق وقت و جهد وفق الهدف المحدد من الرقابة و عكس ما كان عليه سابقا.
 - مراقبة السيولة على مستوى المصارف كانت لا تأخذ الاهتمام اللازم لإدارتها و يتم التركيز فقط على احترام نسبة السيولة، و هو ما ينعكس فعلا على هذه المصارف خاصة بتراجع إيرادات المحروقات خلال السنوات الأخيرة.
- أما فيما يخص السلبات فيمكن ذكر أهمها و المتعلق بصعوبة تطبيق هذا النظام وذلك لغياب الخبرة و الممارسة كبيرة من طرف المراقبين التابعين لبنك الجزائر وكذلك عملية تكوينهم في مجال تطبيق هذه الأنظمة .
- من جهة أخرى ،نشير إلى أن عمليات الرقابة الميدانية بالتركيز على المخاطر باستخدام معيار CAMELS تعتبر سرية ولا يفصح على المعطيات المرتبطة بها والتقييم الذي يمنح للمصرف لا يسمح بالتصريح به، بالإضافة إلى غياب المعلومات المتعلقة بتطبيق الأساليب الخاصة بالرقابة على المستوى الجزئي و على المستوى الكلي

الاحالات والمراجع:

- ¹ - مالك الرشيد أحمد، مقارنة بين معياري CAMELS و CAEL كأدوات حديثة للرقابة المصرفية، الميزات وعيوب التطبيق، كيف يستخدم معيار في قياس أداء فروع المصارف و تصنيفها، مجلة المصرفي العدد 35، مارس 2005، ص: 03.
- ² - مالك الرشيد أحمد، مرجع سابق، ص: 04.
- ³ - شوقي بورقية، الكفاءة التشغيلية للمصارف الإسلامية دراسة تطبيقية مقارنة، رسالة دكتوراه علوم غير منشورة كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، الجزائر، السنة الجامعية 2010-2011، ص: 75.
- ⁴ - صلاح شاكر البغدادي، محمد خميس حسن التميمي، دور الرقابة الإشرافية للبنك المركزي في تعزيز الوعي الرقابي المصرفي - بحث تطبيقي في البنك المركزي العراقي و عينة من المصارف العراقية الخاصة- مجلة دراسات محاسبية و مالية، المجلد التاسع - العدد 28، الفصل الثالث، لسنة 2014، ص: 64.
- ⁵ - يتضمن كافة النشاطات المتعلقة بالرقابة خارج الموقع على المستندات (Off-site) و الرقابة داخل الموقع (الرقابة الميدانية (On-site))
- ⁶ - ودان بوعبد الله، باشوش حميد، دور أجهزة التنظيم والرقابة في الإشراف على البنوك المؤثرة على النظام المالي العالمي، مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية، الجزائر، العدد الثاني، 2016، ص: 109-110.
- ⁷ - التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، بنك الجزائر، سنة 2015، ص: 120.
- ⁸ - التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، تقرير بنك الجزائر، سنة 2015، ص: 124.

⁹- التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، تقرير بنك الجزائر، سنة 2013، ص: 138.

¹⁰- التقارير التنظيمية و التقارير الداخلية و آخر تقرير للرقابة الميدانية للمصرف موضوع الرقابة

12-Gunther Capelle-Blancard,Thierry Chauveau ,l'apport de modèles quantitatifs à la supervision bancaire en Europe ,Revue Française ,N° 1 ,Vol XIX, 2004,P :79.

13-Commission Bancaire (2000) ,P 135.

14-Méthodes et systèmes d'Analyse et de Prévention des risques au sein du secrétariat général de la Coommision

Bancaire , Etude du rapport annuel de la commission bancaire -1998,P:140.

15-Matrice de Supervision de la Banque d'Algérie .

16-Composantes du système CAMELS adoptée par la Banque d'Algérie.